دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	السياسة الخارجية العربية الموحدة : الواقع و الطموح
المصدر:	شؤون عربية
الناشر:	جامعة الدول العربية - الأمانة العامة
المؤلف الرئيسي:	خشيم، مصطفى عبدالله أبو القاسم
المجلد/العدد:	ع 69
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1992
الشهر:	مارس / رمضان
الصفحات:	79 - 99
رقم MD:	80712
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	التضامن العربي، العالم العربي، السياسة الخارجية، العلاقات الخارجية، الاحوال السياسية ، التكتلات الاقليمية، القومية العربية، النظم السياسية، المعاهدات الدولية، القضية الفلسطينية، الصراع العربي- الاسرائيلي، البترول، التنمية الاقتصادية، التعاون الاقتصادي، النظام الدولي
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/80712

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

السياسة الخارجية العربية الموحدة : الواقع والطموح

د .مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم

أستاذ العلوم السياسية المساعد ، كلية الاقتصاد ، جامعة قاريونس ـ بنغازي

مقدمة

بالرغم من أن ميثاق جامعة الدول العربية الذي وقعت عليه حكومات سبع دول عربية مستقلة في ١٩٤٥/٣/٢٢ لم يخلق منظمة ذات سلطات فوق قومية (Supra - national power) يمكنها رسم وتبني سياسة خارجية موحدة على غرار الدول المتحدة اتحادًا فيدراليا ، إلا أن الكثير من الباحثين والسياسيين العرب يعتبرون هدف تحقيق الوحدة العربية القومية هدفًا أسمى ، وإن كان غير معلن عنه صراحة في وثائق الجامعة العربية الأساسية [١] . إن المتمعن بدقة بوثائق الجامعة الأساسية يلاحظ بجلاء أن مؤتمر الإسكندرية الذي عقد في ١٩٤٤/٩/٢٥ ، أي قبل التوقيع على ميثاق الجامعة بحوالي ستة أشهر ، قد ناقش بالفعل إمكانية الاختيار بين ثلاثة نماذج من الاتحادات المركبة : فالنموذج الأول المقترح هو إقامة دولة اندماجية ذات سلطات مركزية أو فوق قومية ، أما الثاني فيتعلق بإقامة اتحاد فيدرالي يتسم بنوع من اللامركزية ، ويؤيد، النموذج الأخير إقامة اتحاد كنفدرالي تعاهدي يتم فيه التأكيد على مبادئ التنسيق والتعاون . ولقد أيدت أغلبية الدول العربية في تلك الفترة النموذج الثالث المقترح ، عليه فقد تم التوقيع على ميثاق جامعة الدول العربية في ١٩٤٥/٣/٢٢.

وبمقارنة ميثاق جامعة الدول العربية ببروتوكول الإسكندرية يمكن ملاحظة أن الأخير أكد على أهمية وجود سياسة خارجية موحدة أكثر مما فعل الأول وذلك في ثلاث نواح : ١ ـ إن بروتوكول الإسكندرية أكد على مدى أهمية وجود سلطات ملزمة للجامعة المراد إنشاؤها ، على الأقل في مجال السياسة الخارجية ، وذلك عندما أشار البروتوكول إلى أن السياسات الخارجية للدول العربية يجب

---

(١) مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، « جامعة الدول العربية بين النظرية والتطبيق » ، **مجلة العلوم الإنسانية** ، (يناير ١٩٨٩) : ١٤٦ ـ ١٧٧ (تصدر عن المعهد العالي لتكوين المعلمين بزلتين ، ليبيا) .

أن تتمشى مع السياسة العامة للجامعة ، وهي إشارة تجاهلها ميثاق جامعة الدول العربية ، ٢ ـ إن الدعوة إلى الوحدة العربية تم التأكيد عليها في بروتوكول الإسكندرية وذلك من خلال الدعوة إلى تقوية وتدعيم الروابط المشتركة التي تدين بها كل الدول العربية هذا بينما أكد الميثاق على أهمية التعاون والتنسيق فقط بين أعضاء الجامعة ما لم يتعارض ذلك مع أهداف أي عضو فيها . وبالرغم من أنه ليست هناك إشارة صريحة في ميثاق الجامعة تدعو إلى قيام الوحدة العربية ، أو على الأقل تبني الدول العربية لسياسة خارجية موحدة ، فإن الأحداث تشير إلى تشجيع الجامعة لقيام المحاولات الوحدوية العربية . ومن أمثلة ذلك تشجيعها لقيام الوحدة بين مصر وسورية (١٩٥٨ ـ ١٩٦١) ، ٣ ـ لقد أضاف ميثاق الجامعة بعض القيود التي ليس هناك مثيل لها في بروتوكول الإسكندرية ، مثل مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء في المنظمة العربية الحكومية [٢].

أولاً : منهجية الدراسة

إن أي دراسة علمية تتطلب من الباحث أن يتبنى إطارًا نظريًا ملائماً يتمشى وطبيعة المتغيرات محل الاهتمام . إن السياسة الخارجية العربية الموحدة كمتغير تابع (Dependent variable) يمكن شرحها من خلال مجموعة من المتغيرات المستقلة (Independen variables) تتمثل في مجموعة المحاور والقضايا التي تتخذ تجاهها الدول العربية مواقف موحدة وغير موحدة ، مثل القضايا العربية والإفريقية وعدم الانحياز . فمن خلال معرفة طبيعة المواقف التي تتبناها الدول العربية تجاه مجموعة المحاور المشار إليها في الجدول رقم (١) يمكن معرفة ما إذا كانت هناك سياسة خارجية عربية موحدة أم أن هناك مجرد مواقف منفردة تعكس المصالح الذاتية للدول العربية ، كل على حدة . فالجدول رقم (١) يشير إلى المحاور التي يمكن أو لا يمكن أن تتبنى تجاهها الدول العربية سياسة خارجية موحدة . والمتمعن في الجدول يلاحظ بجلاء أن هذه القضايا تعكس موقفًا من ثلاثة مواقف هي :

(أ) قضايا ذات اهتمام مشترك .

(ب) قضايا ذات اهتمام جزئي .

(جـ) قضايا ذات اهتمام فردي .

وتتمشى فرضية هذه الدراسة مع تقسيم المحاور المشار إليها في الجدول رقم (١) . عليه فإنه

---

(٢) لقد أشارت الثامنة من ميثاق الدول العربية إلى ضرورة احترام النظم السياسية التي تتبناها الدول الأعضاء في الجامعة على اعتبار أنها مسألة داخلية . كما تشير المادة الأولى من الميثاق إلى أن الجامعة تتكون من الدول المستقلة . وتشير المادة الثانية أيضاإلى ضرورة حماية سيادة واستقلالية الدول الأعضاء في الجامعة .

يتوقع أن تتبنى الدول العربية سياسة خارجية موحدة ، أو على الأقل شبه موحدة ، تجاه القضايا ذات الاهتمام المشترك وليس تجاه القضايا ذات الاهتمام الفردي . أما فيما يتعلق بالقضايا ذات الاهتمام الجزئي فإنه يتوقع أن يتسم موقف الدول العربية تجاهها بالاعتدال الذي يعكس في واقع الحال موقفًا يقع ما بين التلاحم التام والانشقاق الكامل .

جدول (١)

تصنيف مصالح الدول العربية تجاه قضايا السياسة الخارجية

قضايا ذات اهتمام مشترك	قضايا ذات اهتمام جزئي	قضايا ذات اهتمام فردي
قضايا عربية	قضايا اقتصادية	قضايا تتعلق بسياسة عدم
قضايا إفريقية	قضايا اجتماعية	الانحياز أو الحرب الباردة
قضايا تحرر وطني	قضايا تتعلق بالأسلحة النووية	
	قضايا قانونية	
	قضايا داخلية للأمم المتحدة	

المصدر :

Mustafaa A . Abulgasem, " The voting voting behavuor of the afro - arab staates in the general assembly of the united nations in the period 1956 - 11974 and 1978 - 1981 ", Ph . D . Dissertation, tulome university, 1985), P . 295 .

إن قضايا الاهتمام العربي المشترك تنصب على مسائل مثل : القضية الفلسطينية ، التدخل الأجنبي في الوطن العربي ، السياسة العنصرية بجنوب إفريقيا ، مبدأ حق تقرير المصير ومقاومة الاستعمار بشكليه التقليدي والجديد . فالدول العربية يتوقع أن تتبنى مواقف موحدة ، أو على الأقل متشابهة ، نظرًا إلى انتمائها لأمة عربية واحدة ونظرًا إلى اعتبارها جزء من العالم الثالث . أما فيما يتعلق بقضايا الاهتمام الجزئي فإنها تشمل قضايا مثل : تشجيع الاستثمار ، حرية انتقال رؤوس الأموال الخاصة ، المطالبة بنظام اقتصادي عالمي جديد ، حقوق الإنسان ، التجارب النووية ، منع انتشار الأسلحة النووية ، نزع السلاح ، حصانات ومزايا أعضاء البعثات الدبلوماسية ، تحديد مفهوم العدوان ، تحديد ميزانية ومصاريف الأمم المتحدة . وطالما أن الدول العربية لا تتفق ، بالضرورة ، على أهمية وحيوية هذا النوع من القضايا ، على اعتبار أن بعضها قد يتعارض مع مصالحها الخاصة التي قد تحتم عليها مثلاً فرض قيود على انتقال رؤوس الأموال الخاصة أو رفض تدخل أي جهة دولية فيما يتعلق بإقرار حقوق الإنسان على أساس أن ذلك يعدّ من مسائل الاختصاص الداخلي للدولة ، أو عدم التقيد بسياسة نزع السلاح تقليديًا كان أو نوويًا ، فإنه يتوقع أن تتبنى مواقف معتدلة تجاهها . ثم إن مسائل الحرب الباردة تتعلق أساسًا بالصراع الأيديولوجي ما

بين الاتحاد السوفييتي وحلفائه من ناحية والولايات المتحدة وحلفائها من ناحية أخرى . وبالرغم من أن الكثير يؤيدون مقولة استبدال نظام توازن المصالح بنظام توازن القوى يمكن القول بأن الصراع الأيديولوجي ما بين القوتين العظميين يشهد الآن فترة سكون ومصالحة . على كل حال ، إن مواقف الدول العربية تجاه أي قضايا للصراع قد تنشأ ما بين العملاقين يتوقع أن تعكس مصالح منفردة تجسد طبيعة العلاقة الخاصة مع أي من العملاقين .

إن تحديد مستوى التلاحم للسياسة الخارجية العربية يحتم علينا استخدام أسلوب بحث كمي يمكن عن طريقة تحديد مستوى الاتفاق تجاه القضايا المشار إليها في الجدول رقم (١) . وتمثل سجلات التصويت للجمعية العامة للأمم المتحدة إطارًا شاملاً يمكن من خلاله اختبار مصداقية أو عدم مصداقية فرضية هذه الدراسة وتوقعاتها تجاه القضايا التي تناقشها المنظمة الدولية في دورتها العادية السنوية خلال الفترة (١٩٥٦ ـ ١٩٨١) التي تتوفر عنها بيانات مسجلة على شريط ممغنط يمكن تشغيله على أجهزة الحاسوب . فالأمم المتحدة تناقش إذن سنويًا العديد من القضايا المختلفة التي تستوجب من الدول ، بصورة منفردة أو بصورة جماعية ، أن تتخذ مواقف موحدة أو متباينة حيالها [٣] . ويمكن قياس تبني الدول العربية لمواقف خارجية موحدة تجاه القضايا المشار إليها في الجدول رقم (١) من خلال التعويض في المعادلة التي طورها ليجفارت (Lijphart) والتي تأخذ في الاعتبار ثلاثة مواقف تصويتية تتبناها الدول أثناء عملية التصويت التي تشهدها سنويًا الجمعية العامة للأمم المتحدة وهي : التصويت بالإجماع ، التصويت بالإجماع مع حياد بعض الأطراف ، والتصويت المتباين الذي يعني وجود انشقاق أو عدم اتفاق . وتأخذ معادلة ليجفارت التصويت بالإجماع التي يشير إليها بالحرف " f " والتصويت مع الحياد التي يشير إليها بالحرف " g " ، وإجمالي عدد الأصوات محل الدراسة التي يشير إليها بالحرف " t " في الاعتبار . وعندما يكون ناتج المعادلة ٨٠٪ فما فوق فإن ذلك يعتبر بالنسبة إلى ليجفارت موقفًا يجسد سياسة خارجية موحدة لأي مجموعة من الدول تربطها علاقات خاصة [٤] . أما إذا قل حاصل المعادلة عن ٥٠٪ فإن ذلك قد يعبر عن طغيان المصالح الفردية للدول محل الدراسة [٥].

---

(٣) من الدراسات التي ربطت ما بين السياسة الخارجية والسلوك التصويتي للدول أو الجماعات بالأمم المتحدة . دراسة:

- K. B. Roi, " Foreign Plicy and Voting in the Unted nations General Assemly , **" International Organization** 26 (Summer 1972) : 589 - 594 ,
- E. R. Wittkopf, " Foreign Aid and Unted Nations Votes : A comparative study " , **American Politcal Science Review** 67 (September 1973) : 868 - 888. Tong R. Chai , " Chinese policy Toward the Third and the superpowers in the UN General Assembly 1971 - 1977 : A Voting Analysis , " **International Organization** 33 (Summer 1979) : 391 - 404 .

(٤) إن المعادلة يشار إليها باختصار :

$$IA = \frac{f + \frac{1}{2} g}{} \quad X\ 100\ \%$$

- Arend Lijphart , " The Analysis of Bloc Voting in the General Assembly : A critique and proposal, **American Political Science Review** 57 (December 1963) : 902 - 917 .

(٥) See Mustafa A. Abulgasem , **op. cit.**, pp. 250 - 252.

ثانيًا : السياسة الخارجية العربية الموحدة

إن المقصود بالسياسة الخارجية الموحدة هو أن تتصرف عدة دول متجانسة ، تجمعها رابطة إقليمية معينة ، كمجموعة أو تكتل واحد في اتخاذ قراراتها الخارجية [٦] . ومن أمثلة السياسات التي تتفق عليها الدول العربية هي السياسة النفطية بشقيها الدولي والإقليمي . فعلى الصعيد الإقليمي اعتبرت جامعة الدول العربية النفط كعنصر فعال في برامج التنمية العربية . وعليه فقد تم تشكيل لجنة نفط تابعة للجامعة العربية في عام ١٩٥٩ للعمل على تشجيع الدول العربية المنتجة للنفط في المشاركة المباشرة في رسم السياسة والسيطرة على هذا المصدر الحيوي للطاقة لصالح برامج التنمية في الوطن العربي [٧] .

ولم يعد النفط يستخدم من جانب الجامعة فقط كأداة للتنمية الاقتصادية بل إنه اعتبركأداة سياسية للدفاع عن القضايا العربية ، وعلى رأسها القضية الفلسطينية . ولكن مع تأسيس منظمة الدول العربية المصدرة للنفط (الأوابيك) في عام ١٩٦٨ ، أصبحت السياسة النفطية خارج نفوذ الجامعة العربية وتحت اشراف الأوابيك، التي تضم في عضويتها فقط الدول العربية المصدرة للنفط[٨]. وكان قرار حظر النفط ضد الدول المتعاملة مع العدو الإسرائيلي في حرب عام ١٩٦٧ ، وهي الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا الاتحادية ، ثم في حرب عام ١٩٧٣ وهي الولايات المتحدة وهولندا ـ كان قرارًا اتخذ من جانب الرؤساء والملوك العرب . وعلى كل حال ، فإن السياسة العربية النفطية ما هي إلا وجه من أوجه السياسة الخارجية ، ولكنها سياسة تعبر عن وحدة العمل في مواجهة الخطر ، ولقد أحسن استخدامها ولو لفترة بسيطة .

إن تبني سياسة خارجية عربية موحدة يتم إذن من خلال جامعة الدول العربية وأجهزتها المتخصصة ، سواء بمقر الجامعة الرئيسي بالقاهرة أو عن طريق مكاتبها بنيويورك وغيرها من عواصم العالم المختلفة في أوروبا وآسيا وأفريقيا والأمريكتين [٩] .

ويؤكد كل من ميثاق الجامعة ومعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي التي وافق عليها

---

(٦) See in this regad : Joseph S. Nye , " Comparational Integration : Concept and Measurement , "**International Organization** 22 (Autumn 1968) : 860 - 861 .

(٧) Zuhayr Mikjashi, **The Community of Oil Exporting Countries : A Study in the Governmental Cooperation** (New York : Cornell Univertries Press, 1972), pp . 28 - 29 .

(٨) انظر بطرس غالي ، **قضايا عربية** (القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٧٧) ، ص ص ١٨ ـ ٣٧ .

(٩) يقوم مكتب جامعة الدول العربية بمقر الأمم المتحدة بنيويورك بتنسيق مواقف الدول العربية من خلال اجتماعات دورية منظمة أو اجتماعات طارئة لدراسة القضايا التي تناقشها الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال جلساتها العادية والطارئة عموما والقضايا ذات الاهتمام المشترك خصوصا ،انظر في هذا الشأن لمزيد من التفاصيل في : Mustafa A. Abulgasem, **op. cit.**, PP . 102 - 105 .

مجلس الجامعة في ١٣/ ٤/ ١٩٥٠ ، على إقرار مبدأ التنسيق والتعاون بين الدول العربية من خلال أجهزة التنظيم الإقليمي العربي بشأن قضايا عدة مثل الأمن والسلم وتبني موقف موحد ضد أي اعتداء على الوطن العربي [١٠]. إن جامعة الدول العربية باعتبارها طرفًا من أطراف النظام الدولي يمكنها ، وفق قواعد القانون الدولي ، أن تتعامل مع بقية الأطراف الأخرى عن طريق عقد معاهدات وتبادل بعثات وزيارات رسمية [١١] وتعتبر الجامعة منذ نشأتها الجهاز الرئيسي الذي تتفاعل في إطاره العلاقات العربية ـ العربية من ناحية ، والعلاقات العربية ـ غير العربية من ناحية أخرى . وطالما أن محور هذه الدراسة هو السياسة الخارجية العربية الموحدة ، فإننا سنركز بطبيعة الحال على المحور الثاني الذي يعكس العلاقات العربية ـ غير العربية .

إن أي محاولة جادة لمحاولة فهم السياسة الخارجية العربية الموحدة تجاه العالم الخارجي لايمكنها بأي حال من الأحوال أن تتجاهل وجود مجموعة من المتغيرات والعوامل البيئية الهامة . وفي هذا الإطار يمكن ، على الأقل ، تحديد خمسة عوامل بيئية هامة تتعلق بدراسة السياسة الخارجية العربية الموحدة :

١ ـ إن الدول العربية تشكل وزنًا وثقلاً كميين في النظام الدولي المعاصر . فالدول العربية المستقلة تشكل حوالي ١٢٪ من مجموع عدد دول العالم المستقلة . أما إذا أخذنا في الاعتبار الدور الذي تلعبه الدول العربية في إطار العالم الثالث ، لا سيما في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي أو منظومة عدم الانحياز أو مجموعة الدول الأفرو ـ آسيوية أو رابطة دول العالم الثالث التي تعرف بمجموعة الـ ٧٧ ، لأمكننا بوضوح ملاحظة أهمية الدور الذي تلعبه الدول العربية في السياسة الدولية . فالدول العربية إلى جانب دول العالم الثالث غير العربية تشكل جماعة مؤثرة ، على الأقل تجاه بعض القضايا ، مثل قضايا التحرر الوطني وبناء نظام اقتصادي عالمي جديد [١٢].

٢ ـ إن الدول العربية تشكل أيضًا وزنًا وثقلاً كيفيين في النظام الدولي المعاصر . فالوطن العربي يعتبر مصدرًا هامًا للعديد من الموارد الطبيعية ، لعل أهمها النفط والغاز الطبيعي والفوسفات فالجدول رقم (٢) يوضح مثلاً أن نسبة إنتاج الوطن العربي من النفط بلغت في عام ١٩٨٨ حوالي ثلاثة أرباع (٧٤,١٪) إنتاج منظمة الأوبك ، وحوالي ربع الإنتاج العالمي (٢٣,٧٪) . أما فيما يتعلق باحتياطي النفط العربي فإنه يقدر بحوالي ٧٨,٨٪ من احتياطي منظمة الأوبك ، وحوالي ٦٠,٤٪

---

(١٠) لقد تم توقيع معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي من جانب كل من مصر ، لبنان ، سورية ، السعودية ـ واليمن في ١٧/ ٦/ ١٩٥٠ . أما العراق فقد وقعت على المعاهدة في ٢/ ٢/ ١٩٥١ ، والأردن في ١٦/ ٣/ ١٩٥٢ .

(١١) M. M. Whitemean , **Digest of International Law XIII** (Washington 1968) :

(١٢) Sidney Weintraub, " North - South Dialogue at United Nations : How the UN Votes on Economic Issues, " **International Affairs** (April 1977) : 188 - 201 .

من الاحتياطي العالمي في عام ١٩٨٨ . كما أن الجدول رقم (٢) يوضح أيضًا أن إنتاج الوطن العربي من الغاز الطبيعي يصل إلى ٦٤,٧٪ من نسبة الإنتاج الكلي للدول الأعضاء في رابطة الدول المصدرة للنفط ، وإلى حوالي ١٠,٢٪ من نسبة الاحتياطي العالمي الكلي . أما فيما يتعلق بنسبة الاحتياطي العربي من الغاز الطبيعي إلى احتياطي منظمة الأوبك والاحتياطي العالمي فإنه يصل إلى نسبة ٥٤,٥٪ ، ٢١,٧٪ على التوالي . ووصلت نسبة إنتاج الفوسفات في الوطن العربي إلى الإنتاج العالمي في عام ١٩٨٧ ، كما يشير الجدول رقم (٢) ، إلى حوالي ٢٧٪ . ويتضح من الاستعراض المختصر بجدول رقم (٢) أن الوطن العربي لديه موارد طبيعية هامة ، إلى جانب موارد أخرى زراعية وصناعية لا يسعنا المقام هنا للتعرض لها ، تدعم من مركزه وتأثيره في مجريات السياسة الدولية إذا أحسن استخدامها . فإجمالي الناتج المحلي للدول العربية بالأسعار الجارية في عام ١٩٨٨ وصل إلى ٤١٦٦٦٥ مليون دولار أمريكي . أما فيما يتعلق بمتوسط دخل الفرد السنوي في كل من الإمارات العربية المتحدة ، قطر ، الكويت ، البحرين ، ليبيا ، السعودية ، في عام ١٩٨٨ فقد فاق مبلغ ٥٠٠٠ دولار [١٣] . والمؤشرات الاحصائية السابقة إن دلت على شيء فإنما تدل على الثقل الذي يحظى به الوطن العربي في النظام الدولي الذي يجسد إلى حد كبير عنصري القوة والثروة معًا .

٣ ــ إن الدول العربية تشكل جماعة ضغط لها ثقلها ووزنها في إطار المنظمة الدولية وهيئاتها المتخصصة . فالدول العربية تشكل ، مع بقية دول العالم الثالث ، مجموعة متلاحمة ، خاصة فيما يتعلق بقضايا حق تقرير مصير شعوب دول العالم الثالث والمطالبة ببناء نظام اقتصادي عالمي جديد . وبفضل قوة التأثير التي تتمتع بها المجموعة العربية في الأمم المتحدة حظيت القضايا العربية وعلى رأسها القضية الفلسطينية بتأييد دول العالم الثالث والعديد من الدول الأوروبية[١٤]. كما امتد تأثير النفوذ العربي في المنظمة الدولية إلى تولي مناصب قيادية للبرنامج البيئي للأمم المتحدة (Unep) من قبيل مواطن مصري ، ومنظمة الأغذية والزراعة (FAO) من قبيل مواطن لبناني ، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD) من قبيل مواطنين عربيين أحدهما سعودي والآخر جزائري [١٥].

---

(١٣) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، ١٩٨٩ (أبو ظبي : مطابع دار الفجر ، ١٩٨٩) ، ص ص ٤١ ـ ٤٢ ، والمجموعة الاحصائية العربية الموحدة ، ١٩٨٠ ـ ١٩٨٨ (القاهرة : مطبوعات جامعة الدول العربية ، ١٩٩٠) ، ص ٤٩٨.

(١٤) MKurt Walheim , " The United nations : The Tarnished Image , " **Foreign Affairs** 63 (Fall 1984) : 93 - 107 .

(١٥) " Statistical Analysis of UN System Leadership Posts ", **Development Dialogue** 1 - 2 (1990) : 88 - 107 .

جدول رقم (٢)

إجمالي إنتاج واحتياطي بعض الخامات في الوطن العربي

	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨
نسبة الإنتاج العربي للنفط إلى إنتاج الأوبك	٪٧٥,٩	٪٧٦,٠	٪٦٩,٩	٪٦٤,١	٪٦٧,٩	٪٦٦,٦	٪٧٢,١	٪٧٢,٢	٪٧٤,١
نسبة الإنتاج العربي للنفط إلى إنتاج العالم	٣٢,٨	٢٩,١	٢٣,٢	٢٠,٤	٢٠,٠	١٨,٦	٢٢,١	٢٢,٤	٢٣,٧
نسبة الاحتياطي العربي للنفط إلى احتياطي الأوبك	٧٨,٢	٧٧,٥	٨٢,٨	٨٠,٠	٨١,٥	٨٢,٠	.٢,٥	٧٥,٦	٧٨,٨
نسبة الاحتياطي العربي للنفط إلى احتياطي العالم	٥٢,٤	٥٠,٤	٥٥,٣	٤٥,٥	٥٦,٣	٥٦,٤	٥٧,٣	٥٧,٢	٦٠,٤
نسبة الإنتاج العربي من الغاز الطبيعي إلى الأوبك	٦١,٥	٦٥,٥	٦٤,٥	٦٤,٢	٦٣,٢	٦٢,٤	٦٦,٧	٦٦,٣	٦٤,٧
نسبة الإنتاج العربي من الغاز الطبيعي إلى إنتاج العالم	٩,١	٩,٧	٩,٩	٩,٧	٩,٩	٩,٥	١٠,٦	١٠,٧	١٠,٢
نسبة الاحتياطي العربي من الغاز إلى احتياطي الأوبك	٤٢,٨	٤٣,١	٤٢,٦	٤٦,٧	٤٧,٢	٤٧,٣	٥٠,٥	٥١,٨	٥٤,٥
نسبة الاحتياطي العربي من الغاز إلى احتياطي العالم	١٦,٣	١٥,١	١٤,٢	١٥,٩	١٥,٨	١٥,٢	١٩,٢	٢٠,١	٢١,٧
نسبة الإنتاج العربي من الفوسفات إلى الإنتاج العالمي	٢٢,٣	٢٣,٥	٢٧,٠	٢٤,٩	٢٤,٢	٢٣,٨	٢٦,٩	٢٧,٠	-
نسبة الإنتاج العربي من الأسمنت إلى الإنتاج العالمي	٣,٧٤	٤,٤٢	٤,٧٣	٤,٩٨	٥,٣٦	٥,٦٢	٥,٤٩	٥,٥٠	-
نسبة الإنتاج العربي من الرصاص الخام إلى الإنتاج العالمي	٣,٨٣	٣,٨٤	٣,٣٠	٣,١١	٣,٢٨	٣,٢٩	٢,٤١	٢,٢٥	-
نسبة الإنتاج العربي من الحديد الخام إلى الإنتاج العالمي	١,٥٠	١,٥٦	١,٧١	١,٧٧	١,٦٨	١,٦٣	١,٥٦	١,٥٦	-

المصدر :

المجموعة الإحصائية العربية الموحدة ، ١٩٨٠ ـ ١٩٨٨ (القاهرة : مطبوعات جامعة الدول العربية ، ١٩٩٠) ص ١٥١ ـ ١٩٨٣ .

٤ ـ إن الموقع الجغرافي للوطن العربي موقع استراتيجي هام ، فهو حلقة وصل بين قارات العالم القديمة . فموقع الوطن العربي على البحر المتوسط والمحيط الأطلسي والخليج العربي والبحر الأحمر والمحيط الهادي ، إلى جانب وجود ممرات مائية هامة مثل قناة السويس ، ومضيق باب المندب ، ومضيق جبل طارق ، ومضيق هرمز ، يعطي وزنًا استراتيجيًا هامًا للوطن العربي . وعليه فإن الدول العربية كانت وما تزال مطمعًا للعديد من القوى العالمية والإقليمية . ولقد أوضحت أزمة الخليج بجلاء ، في بداية التسعينيات ، من القرن العشرين ، الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية للوطن العربي في السياسة الدولية .

٥ ـ إن الدول العربية ترتبط بعلاقات وروابط قوية تستند إلى عوامل مشتركة مثل : اللغة ، التاريخ المشترك ، الدين ، العادات والتقاليد ، المصالح المشتركة . ومن ثم فإن هذه السمات والخصائص المشتركة تؤهل الدول العربية إلى تبني سياسة خارجية موحدة ، على الأقل تجاه بعض القضايا المصيرية المشتركة مثل القضية الفلسطينية ، حق تقرير المصير ، وبناء نظام اقتصادي عالمي جديد يجسد مبادئ المساواة والعدالة .

إن بروز وتبني سياسة خارجية عربية موحدة رهين إلى حد كبير بالقضاء على الخلافات العربية ـ العربية أو ـ تقليلها انطلاقًا من مبدأ أن السياسة الخارجية لا يمكن فصلها عن السياسة الداخلية [١٦]. ذلك أن الأوضاع العربية وما يسودها من اتفاق أو خلاف تنعكس حتماً على الموقف العربي تجاه العالم الخارجي .

إن تأثير الخلافات العربية ـ العربية على السياسة الخارجية العربية الموحدة يعكس عملية التفاعل المستمر بين العوامل البيئية المحيطة بجوانبها الخارجية والداخلية من ناحية ، والنظام الإقليمي العربي من ناحية أخرى [١٧] . ويمكن إجمال الخصائص الجديدة التي تعكسها الظروف البيئية المحيطة الجديدة في النظام الإقليمي العربي في فترة ما بعد الاستقلال السياسي في النقاط التالية :

١ ـ وحدة الهدف والمصير المتمثل في وجود عدو ومخاطر مشتركة على المستويين الإقليمي والدولي . فالقوى غير العربية حاولت وتحاول ، بكافة الوسائل المتاحة ، أن تعرقل مسيرة الاستقلال والتنمية التي تنتهجها الدول العربية على مستوى الدولة أو على مستوى النظام الإقليمي العربي . إن وعي النظم السياسية العربية بحقيقة وجود مخاطر وعدو مشترك جعلها تتفق على الأقل من حيث المبدأ على ضرورة تبني سياسة خارجية موحدة تجاه المسائل المتعلقة بالاستعمار والصهيونية .

---

(١٦) . Graham T. Allison, **Essence of Decistion** (Boston : Little , Brown and Company , 1971)

(١٧) انظر في هذا الشأن : جميل مطر وعلي الدين هلال ، **النظام الإقليمي العربي : دراسة في العلاقات السياسية العربية** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٠) ، ص ص ١٣٥ ـ ١٦٠ .

٢ ـ وجود رغبة لدى النظم السياسية العربية في العمل بقاعدة الإجماع (The rule of consensus) بقصد الوصول إلى اتفاق من شأنه المحافظة على وحدة الصف العربي من خلال ميكانيكية الجامعة العربية وما يرتبط بها من نظم فرعية . إن تطبيق قاعدة الإجماع في إطار الجامعة العربية مكّن الدول العربية منذ عام ١٩٤٥ من الاتفاق على مجموعة من القضايا الخارجية مثل : القضية الفلسطينية ، جنوب إفريقيا ، حركات التحرر الوطني ، المطالبة بنظام اقتصادي عالمي جديد .

٣ ـ أما فيما يتعلق بالمسائل ذات الاهتمام غير المشترك التي يصعب اتخاذ موقف عربي موحد تجاهها، فإن أعضاء الجامعة تتخذ مواقف منفردة ، تتمشى ومصالحها الذاتية من ناحية ، وتعكس مبادئ السيادة والمساواة من ناحية أخرى . فجامعة الدول العربية ، كما أسلفنا القول ، هي منظمة حكومية لا تملك عنصر الإلزام (Binding Element) تجاه أعضائها . وعليه فإن تعارض مصالح الدول العربية ، على الأقل في بعض المسائل ، يجسد وجود آثار سلبية على السياسة الخارجية العربية الموحدة (١٨) .

ثالثًا ـ هل يمكن إخضاع السياسة الخارجية العربية الموحدة للقياس

إن محاولة علماء السياسة ـ مثلهم في ذلك مثل بقية زملائهم في فروع العلوم الاجتماعية الأخرى ـ إصباغ الصبغة العلمية على المتغيرات محل الدراسة ، حققت تقدمًا ملموسًا لا يمكن مقارنته بأي حال من الأحوال بما كان عليه الوضع في أوائل القرن العشرين . فبفضل أصحاب المدخل الكمي تمكن علماء السياسة ، إبان فترة الثورة السلوكية ، من دراسة المتغيرات السياسية كميًا ، مما أضفي على علم السياسة سمات الموضوعية والدقة والقدرة على التنبؤ . ومن ضمن المتغيرات التي حظيت باهتمام أصحاب المدخل الكمي في علم السياسة « السلوك التصويتي ـ Voting Behavior " للأفراد أثناء الانتخابات الوطنية العامة ، أو للدول في إطار المنظمات الدولية والإقليمية . فالباحث يمكنه إذن دراسة فرضية وجود سياسة خارجية موحدة لأي تجمع إقليمي من خلال تفحص وتحليل سجلات التصويت بالمنظمة الدولية (١٩) .

---

(١٨) انظر في هذا الشأن على سبيل المثال لا الحصر :

Werner Levi, **Contemporary International Law : A Concise Introduction** (Boulder, Co. Westview Press, 1979) PP. 87 - 99 , and Michael Arehurst , **A Modern Introduction To International Law** (London : George Allen and Unwin , 1984) , PP. 15 - 20 .

(١٩) طالما أن معظم دول العالم أعضاء في الجمعية العامة للأمم المتحدة التي تنعقد سنويا ، إما في جلسات عادية أو طارئة، فإنه يمكن تتبع موقف دولة أو مجموعة معينة من الدول من خلال سجلات التصويت تجاه العديد من القضايا التي تناقش باستمرار في اطار المنظمة الدولية .

إذن ، إن اختبار صحة أو بطلان فرضية الدراسة القائلة بوجود سياسة خارجية عربية موحدة تجاه قضايا المصير المشترك يمكن التأكد منها كميًا من خلال تتبع سجلات تصويت المجموعة العربية تجاه عدة قضايا تعكس اهتمامات مشتركة أو جزئية أو فردية . لقد وجدت عدة دراسات سابقة أن الدول العربية تعتبر من أكثر المجموعات التي تنسق مواقفها من خلال اجتماعات رسمية في إطار نظامها الإقليمي ، أو من خلال اجتماعات ومشاورات غير رسمية في أروقة الأمم المتحدة قبل القيام بعملية التصويت على العديد من القضايا وخاصة القضايا ذات الاهتمام المشترك (٢٠) .

ويشير الشكل (١) إلى مستوى تلاحم الموقف العربي ككل في فترة زمنية طويلة امتدت حتى بداية الثمانينيات من هذا القرن . فبالرغم من زيادة عدد الدول العربية المستقلة من ١١ دولة في عام ١٩٥٦ إلى ٢١ دولة عام ١٩٨١ ، فإنه يمكن ملاحظة زيادة مستوى تلاحم الموقف العربي بدرجة ملحوظة . إن زيادة أعضاء جماعة تصويتية بالأمم المتحدة يفترض أن يزيد من مستوى خلافاتها نظرًا إلى صعوبة التوفيق بين كثرة الآراء والمواقف . ولكن في حالة المجموعة العربية في الأمم المتحدة التي زاد عدد أعضائها بمقدار الضعف ، يمكن ملاحظة أن مستوى تلاحمها قد زاد من ٥٦٪ في عام ١٩٥٦ إلى ٧٥٪ في عام ١٩٧٤ ، وإلى ٨٥٪ في عام ١٩٨١ ، مما يؤكد أن السياسة الخارجية العربية الموحدة أصبحت حقيقة واقعة مع مرور الزمن فمنذ عام ١٩٦٤ يشير الشكل (١) إلى وصول مستوى تلاحم المجموعة العربية بالأمم المتحدة إلى نسبة ٧٠٪ أو أكثر من ذلك (ما عدا عام ١٩٦٨) . أما لو أخذنا متوسط مستوى تلاحم المجموعة العربية في الأمم المتحدة خلال الثلاثة والعشرين عامًا المشار إليها في الشكل (١) فإنه يمكن ملاحظة أن هذا المستوى بلغ مستوى مرتفعًا وصل إلى ٧٤٪ . ويعزى بروز سياسة خارجية عربية موحدة إلى تفاعل مجموعة من العوامل هي : (أ) تنامي الشعور القومي ، (ب) الحروب العربية ـ الإسرائيلية (جـ) بروز منظمة التحرير الفلسطينية ، (د) السياسات النفطية العربية (هـ) تغير طبيعة القضايا المطروحة على الأمم المتحدة .

لقد لعب العامل القومي ، وما يزال دورًا حاسماً في سياسات الدول العربية . فالقومية العربية تعتبر عاملاً ديناميكيًا وراء حركة الوحدة العربية التي أثبتت بعض تجاربها نجاحًا فائقًا سواء على مستوى الدول ، مثل اتحاد الإمارات العربية المتحدة (١٩٧١) أو اتحاد اليمنين الشمالي والجنوبي

---

(٢٠) انظر في هذا الشأن على سبيل المثال :

- Margaret M. Ball, " Bloc voting in the General Assembly , " **International Organi zation** 5 (February 1951) : 3 - 31 ; - Thomas Hovet , Bloc Politics in the United Nations (Cambridge : Harvard University Press, 1960), - Jack E. Vincent, **The Cancusing Groups of the United Nations : An Examination of their Attitudes Toward the Organization** (Stillwater : Oklahoma State A new Equilibrium, " **Western Political Quarterly** 33 (June 1980) : 167 - 184; - Mustafa A. Abulgasem , " The Consistency of Unted nations Represntatives " Attitudes : The Case of Arab and African Delegates, " Journal of the Social Sciences 18 (Spring 1990) : 246 - 267 .

الشكل ـ ١ ـ مستوى تلاحم المجموعة العربية

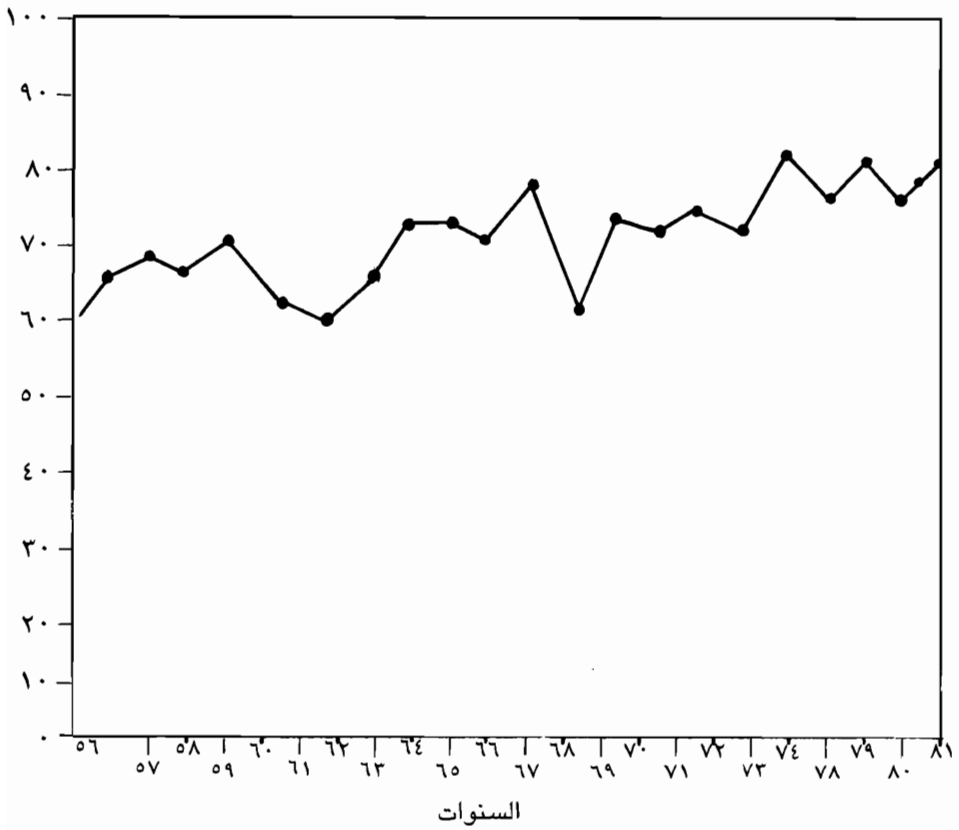

المصدر :

مصدر الجدول رقم ـ ١ ـ ص ٢٦٣ .

(١٩٩٠) ، أو على مستوى النظم الإقليمية الفرعية مثل مجلس التعاون الخليجي (١٩٨١) واتحاد المغرب العربي (١٩٨٩) . فالقومية العربية يمكن اعتبارها من ضمن الأسباب التي أدت إلى تدعيم أسس السياسة الخارجية العربية الموحدة . وعليه فإن الجدول رقم (٣) يشير إلى أن متوسط عدد حركات الاتحادات العربية في الفترة الثانية التي زاد فيها في الوقت نفسه مستوى التلاحم العربي في الأمم المتحدة (انظر الشكل ١) هو ١,٤ مقارنة بمتوسط عدد حركات الاتحادات العربية في الفترة الأولى (٠,٥٥٦) التي قل فيها مستوى تلاحم المجموعة العربية . كما أن الحروب العربية ـ الإسرائيلية قد تعتبر عاملاً آخر دفع بقوة الدول العربية إلى تبني سياسة خارجية موحدة . لقد أدت الحروب العربية ـ الإسرائيلية الأربع (١٩٤٨ ، ١٩٥٦ ، ١٩٦٧ ، ١٩٧٣) إلى تغيرات سياسية في النظام الإقليمي العربي ، تمثلت أساسًا في بروز الأيديولوجية الثورية التي انبثقت عنها ثورة ١٩٥٢

في مصر ، وثورة العراق في عام ١٩٦٨ ، وثورتا ليبيا والسودان لعام ١٩٦٩ [٢١]. ومن تفحص الجدول (٣) يمكن ملاحظة أن معظم الدول العربية التي دخلت في تجارب وحدوية هي دول تفاعلت مع الأيديولوجية وسعت إلى تغيير الوضع القائم .

ويمكن اعتبار القضية الفلسطينية أيضاً من أهم العوامل التي دفعت بدورها إلى بروز سياسة خارجية عربية موحدة تجاه الدول التي تؤيد أو تعارض حقوق الشعب الفلسطيني في حق تقرير مصيره . وكان محور نشاط السياسة الخارجية العربية الموحدة العمل على مفهوم التعامل مع القضية الفلسطينية من اعتبارها مجرد قضية لاجئين إلى التعامل معها على أساس أنها قضية ذات بعد سياسي يتمثل في حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم بأنفسهم . ونتيجة للدور العربي الموحد المدعم من قبيل دول العالم الثالث ودول شرقي أوروبا وبعض دول غربي أوروبا أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٦٩ البعد السياسي للقضية الفلسطينية ، التي أصبحت تعامل على أساس أنها من قضايا التحرر الوطني وليست مجرد قضية لاجئين [٢٢]. ولقد أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة عدة قرارات في بداية السبعينيات تعترف بالحقوق الكاملة للشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ، إلى جانب التأكيد على ضرورة مشاركة الشعب الفلسطيني في أي تسوية سلمية تتعلق بالقضية [٢٣]. كما اعترفت الدول العربية في عام ١٩٧٤ بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعيًا ووحيدًا للشعب الفلسطيني . ونتيجة لإصرار الدول العربية على شرعية منظمة التحرير الفلسطينية الدولية أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٧٤ تمتع المنظمة بصفة المراقب في اجتماعات الجمعية العامة في بقية المنظمات الدولية المتخصصة فيما بعد .

وبرزت السياسة الخارجية العربية الموحدة أيضاً في مجال السياسة النفطية ، حيث جرى استخدام النفط كسلاح لخدمة القضايا العربية . فتنسيق السياسة العربية النفطية ، سواء في إطار جامعة الدول العربية قبل عام ١٩٦٨ ، أو إطار منظمة الأوابك خاصة بعد انضمام الجزائر ، وأبو ظبي، والبحرين ، ودبي ، والعراق ، وقطر في بداية السبعينيات ، دعم وقّوى وجود سياسة عربية نفطية مؤثرة في السياسة الدولية . إذن ، إن بروز منظمة الأوابك ، وتبني سياسة عربية نفطية موحدة ، دعماً وحدة الصف العربي تجاه القوى الخارجية المعادية ، خاصة إبان فترة الحروب العربية ـ الإسرائيلية[٢٤].

---

(٢١) - George Lenczowski , **The Middle East in World Affairs** (Ithaca : Corenell University Press, 1980), pp. 448 - 450 .

(٢٢) **- The Palestine Question : Documents Adopted by the united Nations and other International Organizations and Conferences** (Moscow : Progress Piblishers, 1984), PP. 15 - 16 .

(٢٣) **Ibid .**

(٢٤) Zuhayr Mikjashi , **Op. Cit .,** PP. 38 - 91

جدول (٣)
الحركات العربية الوحدوية في الفترة ١٩٥٦ ـ ١٩٧٤

الحركات العربية الوحدوية في الفترة ١٩٥٦ ـ ١٩٦٤	الحركات العربية الوحدوية في الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٤
ـ الاتحاد المصري الأردني السوري لعام ١٩٥٦ . ـ الوحدة المصرية السورية لعام ١٩٥٨ . ـ الاتحاد الأردني ـ العراقي لعام ١٩٥٨ . ـ الاتحاد المصري ـ العراقي ـ السوري لعام ١٩٦٣ . ـ الاتحاد المصري ـ العراقي لعام ١٩٦٤ .	ـ الاتحاد الليبي المصري السوداني لعام ١٩٧٠ . ـ اتحاد الجمهوريات العربية (مصر ، سورية ليبيا) لعام ١٩٧١ . ـ اتحاد الإمارات العربية المتحدة لعام ١٩٧١ . ـ الاتحاد الليبي ـ المصري لعام ١٩٧٢ . ـ اتحاد اليمن الشمالي واليمن الجنوبي لعام ١٩٧٢ . ـ الاتحاد الليبي ـ المصري لعام ١٩٧٣ . ـ الاتحاد الليبي ـ التونسي لعام ١٩٧٤ . متوسط عدد حركات الاتحاد العربي
متوسط عدد حركات الاتحاد العربي في السنة = ٠,٥٥٦	في السنة = ١,٤

أما فيما يتعلق بتغير طبيعة القضايا المطروحة على الجمعية للأمم المتحدة ، فإن الشكل رقم (٢) يشير إلى أن القضايا الشمال والجنوب طغت ، منذ السبعينيات ، على قضايا الشرق والغرب التي هيمنت على السياسة الدولية في فترة الخمسينيات والستينيات من هذا القرن [٢٥] . وعلى هذا فإن بروز سياسة خارجية عربية موحدة قد يعزى ، في واقع الحال ، إلى ارتفاع مستوى القضايا ذات الاهتمام المشترك والجزئي على حساب القضايا ذات الاهتمام الفردي . فمن إجمالي القضايا المعروضة على الجمعية العامة للأمم المتحدة ، طوال فترة الدراسة، يشير الشكل (٢) إلى وجود ١٢٪ فقط من القضايا ذات الاهتمام الفردي التي تتبنى الدول العربية ، أو على الأقل بعضها ، مواقف

---

(٢٥) Charles W. Kegley and Eugene R. **Wittkopf , World Politics : Trend and Transformation** (New York : St . Martin's Press, 1989) , PP. 90 - 129 .

منفردة منها ، تعكس المصالح الـذاتية ، في مقابل ٣٩٪ من القضـايا ذات الاهتمام المشترك التي تتبني الدول العربية تجاهها سياسة خارجية موحـدة . كما يوضح الجدول (٤) طبيعة القضايا المطروحة في الجمعية العامة للأمم المتحدة في أربع فترات فرعية ، تجسد الفترتان الأوليتان منهما مرحلة الصراع الأيديولوجي بين المعسكرين الشرقي والغـربي . تمثل الفترتان الأخرتان مرحلة الصراع بين االشمال والجنوب . وعليه فإنـه يمكن ملاحظة أن قضايا الاهتمام المشترك والجزئي ارتفعت ارتفاعـًا ملحوظًا على حساب القضـايا ذات الاهتمام الفردي في الفترتين الأخيرتين المشـار إليهما في الجدول (٤) ، مما يؤكد وجود سياسة خارجية عـربية موحدة تجاه عدد من المحاور ذات الاهتمام المشترك ، وإلى حد ما تجاه المسائل ذات الاهتمام الجزئي .

أمـا إذا انتقلنا من أسلـوب التحليل الكلي إلى أسلوب التحليـل الجزئي لمستوى تـلاحم المجموعـة العربية في الأمم المتحدة ، لوجدنا لزامـا علينا تفحص وتمعن السلوك التصويتي للمجموعة العربية في الأمم المتحدة لكل قضية من القضـايا التسعة المشار إليهـا في الجدول (١) . فالأسلوب الكلي لتحليل

الشكل (٢) طبيعة القضايا المطروحة على الأمم المتحدة في الفترة ، ١٩٥٦ ـ ١٩٨١

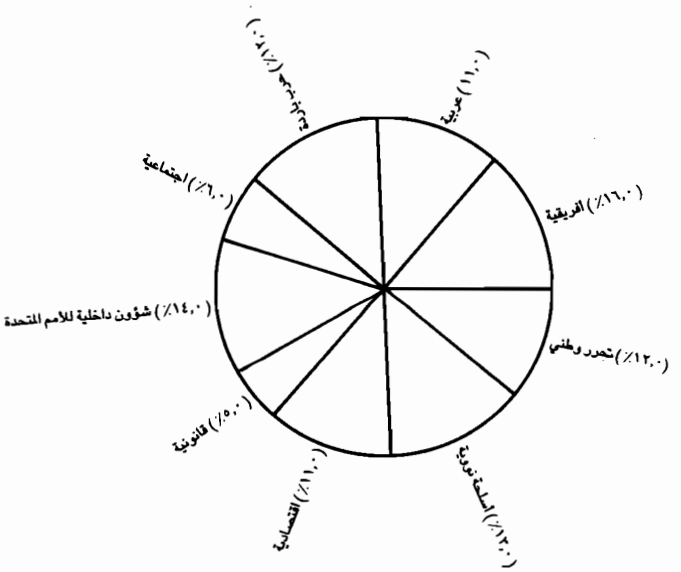

المصدر : مصدر الجدول رقم ـ ١ ـ ص ٢٧٣ .

السلوك التصويتي للدول العربية بالجمعية العـامة للأمم المتحدة لم يعطنا إلا فكرة كلية عن مستوى التلاحم العربي تجاه كل القضايا التسعـة محل الدراسة . وعليه فإننا لو أردنـا التعرف على مستوى تلاحم الـدول العربية تجاه كل قضيـة على حدة ، لـوجدنا أنفسنـا ملزمين باستخـدام أسلوب تحليل جزئي يجسد مبدأ التعمق والبحث عن التفاصيل .

جدول (٤)

طبيعة القضايا المطروحة أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في فترات فرعية مختلفة

الفترات الفرعية / القضايا المطروحة	١٩٧٨_١٩٨١	١٩٧٨_١٩٨١	١٩٧٨_١٩٨١	١٩٧٨_١٩٨١
	٪	٪	٪	٪
عربيـــــة	٩	٨	٩	١٩
إفريقيـــــة	١٥	١٨	١٢	١٩
تحـرر وطني	٩	٢٠	١١	٦
أسلحة نووية	٦	٨	١١	١٥
اقتصاديـة	٣	٧	٢٧	٧
قانونيـــة	٢	٤	٩	٤
شؤون داخلية للأمم المتحدة	١٦	١٣	١٠	٢٠
اجتماعيـــة	١	٧	٧	٧
حرب باردة	٣٩	١٥	٤	٣
مجموع القضايا (ق : عدد القضايا في الفترة)	٪١٠٠ (ق = ٢٦٦)	٪١٠٠ (ق = ٥٤٢)	٪١٠٠ (ق = ٥٩٩)	٪١٠٠ (ق = ٤٨٥)

المصدر :

Same as Table (1), P. 274 .

ومن ملاحظـة الجدول رقم (٥) يتبين أن الدول العـربية تتبنى سيـاسة خـارجية مـوحدة تجاه القضايا العربية والإفريقية والتحرر الوطني وحوار الشمال والجنوب . وكما يشير الجدول (٥) إلى أن مستوى تلاحم المجموعـة العربية في الجمعية العامة للأمم المتحدة تجاه القضـايا العربية في الفترة من ١٩٥٦ إلى ١٩٨١ وصل إلى ٩٠٪ ، وتجاه القضايـا الإفريقية إلى ٩٦٪ ، وتجاه قضايا حـق تقرير المصير والتحـرر الوطني إلى ٨٥٪ ، وتجاه القضـايـا الاقتصـادية وخـاصـة مسائل حـوار الشمال والجنوب والمطـالبة بخلق نظـام اقتصادي عالمي جـديد إلى ٧٦٪ . أمـا أدنى مستوى من مستـويات التـلاحم في نفس الفترة المشـار إليهـا في الجدول (٥) فتتعلق بقضـايـا الحرب البـاردة أو الصراع الأيديولوجي بين المعسكرين الشرقي والغربي حيث وصل مستوى التلاحم إلى معدل ٢٢٪ فقط . إذن

جدول رقم (٥)

مستوى تلاحم المجموعة العربية في الأمم المتحدة حسب القضايا المطروحة في فترات زمنية مختلفة

القضايا المطروحة للتصويت (ق : عدد القضايا في الفترة)	الفترات الفرعية				متوسط درجة التلاحم في جميع الفترات
	١٩٥٦ ـ ١٩٦١	١٩٦٢ ـ ١٩٧١	١٩٧٢ ـ ١٩٧٤	١٩٧٨ ـ ١٩٨١	
أفريقية	٩٩٪ (٤٠ ق)	٩١٪ (٩٥ ق)	٩٩٪ (٧٢ ق)	٩٦٪ (٩٢ ق)	٩٦٪ (٢٩٩ ق)
عربية	٩٤٪ (٢٥ ق)	٨٧٪ (٤١ ق)	٩١٪ (٥٤ ق)	٩٠٪ (٩٢ ق)	٩٠٪ (٢١٢ ق)
تحرر وطني	٩١٪ (٢٣ ق)	٨٢٪ (١١٢ ق)	٩٧٪ (٦٩ ق)	٦١٪ (٣١ ق)	٨٥٪ (٢٣٥ ق)
اقتصادية	٨٨٪ (٨ ق)	٦٩٪ (٣٩ ق)	٧٤٪ (١٦٤ ق)	٨٨٪ (٣٣ ق)	٧٦٪ (٢٤٤ ق)
أسلحة نووية	٩١٪ (١٧ ق)	٧٣٪ (٤٧ ق)	٧٠٪ (٦٥ ق)	٨٠٪ (٧٤ ق)	٧٦٪ (٢٠٣ ق)
قانونية	٨٨٪ (٤ ق)	٨١٪ (٢١ ق)	٥٦٪ (٥٤ ق)	٨٨٪ (٢١ ق)	٦٩٪ (١٠٠ ق)
داخلية تتعلق بالأمم المتحدة	٥٢٪ (٤٢ ق)	٥٢٪ (٦٨ ق)	٥٩٪ (٦١ ق)	٧١٪ (٩٨ ق)	٦١٪ (٢٦٩ ق)
اجتماعية	٠٪ (٢ ق)	٦١٪ (٣٨ ق)	٦٦٪ (٣٨ ق)	٥٧٪ (٣٤ ق)	٦٠٪ (١١٢ ق)
حرب باردة	٣٧٪ (١٠٥ ق)	٣٨٪ (٨١ ق)	٤١٪ (٢٢ ق)	٤٠٪ (١٠ ق)	٢٢٪ (٢١٨ ق)

المصدر : Same as Table (1), P. 299

فالمجموعة العربية صوتت ، ككتلة ، على قضايا ذات اهتمام مشترك ، ومن ثم فإن البيانات المستخدمة في هذه الدراسة أثبتت فرضية الدراسة التي توقعت حدوث مثل هذا النمط من السلوك التصويتي . فمعدل مستوى التلاحم تجاه القضايا ذات الاهتمام المشترك فاق المعدل الذي وضعه ليجفارت وهو مستوى ٨٠٪ .

كما أن الجدول (٥) يوضح بجلاء أن الدول العربية تبنت ، إلى حد كبير ، مواقف موحدة تجاه القضايا ذات الاهتمام الجزئي . وبالتالي وصل معدل مستوى التلاحم تجاه القضايا الاقتصادية والأسلحة النووية والقانونية مثلاً إلى معدل يتراوح ما بين ٧٠٪ ـ ٧٦٪ . ونظرًا إلى زيادة حدة الصراع بين الشمال والجنوب ارتفع عدد القضايا ذات الطابع الاقتصادي التي تجسد مطالب الدول النامية في إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد يقوم على أساس العدالة في توزيع ثروات العالم . وعليه فإن معدل زيادة القضايا الاقتصادية المعروضة للمناقشة والتصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة في الفترتين الأخيرتين مقارنة بالفترتين الأوليتين المشار إليهما في الجدول (٥) وصل إلى معدل ٣١٢٪ . كما أن مستوى تلاحم الدول العربية تجاه المسائل الاقتصادية التي غلب عليها ، إلى حد كبير ، قضايا الصراع بين الشمال والجنوب ارتفع ارتفاعًا ملحوظًا في الفترة الفرعية الأخيرة للدراسة (١٩٧٨ ـ ١٩٨١) مقارنة بالفترة الفرعية الثانية للدراسة (١٩٦٢ ـ ١٩٧١) ، وذلك بمعدل ٨٨٪ إلى ٦٩٪ على التوالي .

يتضح مما سبق أن السلوك التصويتي للدول العربية في الأمم المتحدة يعكس ، إلى حد كبير ، وجود موقف موحد تجاه قضايا الاهتمام المشترك والجزئي . ولكن مواقف الدول العربية تجاه مسائل الصراع بين الشرق والغرب ، هي قضايا قل عرضها على الجمعية العامة للأمم المتحدة نتيجة لتحول اهتمام المنظمة الدولية من قضايا الشرق والغرب إلى قضايا الشمال والجنوب ، التي يغلب عليها طابع الانقسام . وعليه فإننا لو استثنينا مسائل الحرب الباردة من البيانات محل الدراسة ، لأمكننا القول إن مستوى تلاحم المجموعة العربية تجاه القضايا السبع الأخرى المشار إليها في الجدول (٥) يصل إلى مستوى كتلة (Bloc) أو مستوى مرتفع من مستويات تلاحم مجموعات التصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة التي حددها ليجفارت بمعدل ٨٠٪ .. فمستوى تلاحم المجموعة العربية تجاه القضايا المشار إليها في الجدول (٥) (ماعدا قضايا الحرب الباردة التي وصل عددها إلى ٢١٨) في الفترة محل الدراسة وصل إلى ٧٩٪ .

من الأسباب التي يمكن عزوها إلى تدني مستوى تلاحم المجموعة العربية على قضايا الحرب الباردة ، انقسام الدول العربية ما بين مؤيد للاتحاد السوفييتي أو الولايات المتحدة أو لسياسة عدم الانحياز . فالسلوك التصويتي للدول العربية المؤيدة لدولة عظمى أو أخرى قد يتعارض بطبيعة الحال مع تصويت بقية الدول العربية الأخرى المؤيدة لحركة عدم الانحياز . وعليه فإن مستوى

التلاحم العربي تجاه قضـايا الصراع ما بين الشرق والغرب كـان يتراوح ما بين ٢٢٪ ـ ٤١٪ فقط في الفترة محل الدراسة المشار إليها في الجدول (٥) . ولا يرجع سبب انحياز بعض الدول العربية لتأييد موقف دولة عظمي أو أخرى إلى ارتفـاع مستوى المساعدات الاقتصادية والمالية الممنـوحة من الدولة فقط بل يرجع أيضـًا إلى أسباب أخرى سياسية وتـاريخية تتمثل في طبيعة العلاقـات واتفاق وجهات النظر حول بعض القضايا الإقليمية والعالمية (٢٦).

وبالرغم من أن المجموعة العربية في الأمم المتحـدة حققت مستوى مرتفعًا من التلاحم أثناء عملية التصويت على القضـايا العربية ، حيث وصـل معدل التلاحم في فترة الدراسـة إلى ٩٠٪ ، إلا أنه يمكن مـلاحظة أن هـذا المعدل لم يصل إلى درجـة الاتفاق التـام (١٠٠٪) . إن التفحص المتمعن للقضايـا العربية التي لم تتفق وجهات النظـر العربية حولها ، يدل على أن عدم الاتفـاق كان مرتكزًا على الشكل وليس على الجوهر . فـالدول العربية لم تتفق مثـلاً على بعض الوسائل المتاحـة لتحقيق الأهداف التي تعكس المصلحة المشتركـة . ومن القضايا العـربية التي اختلفت الدول العـربية في الاتفاق عليهـا أثناء عملية التصـويت ، ما يتعلـق بالقضية الفلسطينيـة التي كانـت تعامل على أسـاس أنها مجرد قضية للاجئين . ففي عـام ١٩٦١ مثلاً التزمت دول عربيـة الحياد أثناء عرض بعض الإجـراءات التي كانت تنوي الأمم المتحدة اتخاذهـا بخصوص اللاجئين الفلسطينيين على أساس أن اهتمام المنظمـة الدولية انصب فقط على إمدادات الأغذية وبرامج التعليم وتدريب صغار الفلسطينيين في معسكرات اللاجئين . ونظرًا إلى إصرار الـدول العربيـة على إصباغ الجانب السيـاسي على القضية الفلسطينيـة أعلنت الأمم المتحدة رسميًا في عـام ١٩٧٤ حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ومستقبله بالطريقـة المناسبة التي تعكس مصالحة .

ختام وتعقيب

تفتقر أدبيات علـم السياسة عمومـًا إلى الدراسات المتعلقة بـالسياسة الخارجية لـدولة بعينها أو لمجموعة دول تربطها علاقات خاصة في إطـار الدول النامية على العموم ، وفي إطار الوطن العربي على الخصوص (٢٧) . وبالـرغم من تعدد الدراسـات العربيـة بشأن حركة الـوحدة العربيـة والتجارب الاندماجية خلال العقود الثلاثة السابقة ، يمكن ملاحظة افتقار المكتبات العربية إلى دراسات تركز على

(٢٦) Jeffrey S. Milstein , **Arab and Israeli Voting in the United Nations on Soviet - American Issues** (New Hoven : National Technical Information Service , 1971) , PP. 1 -24

(٢٧) Baghat Korany and Ail E. H. Dessouki , **The Foreign Policy of Arab States** (Boulder , Co. : Westview Press, 1984) , pp. 1 - 4 .

موضوع السياسة الخارجية العربية الموحدة . وعليه فإن هذه الدراسة تحاول إلى حد ما تغطية بعض العجز في أدبيات الموضوع باللغة العربية .

ولا يفوتنا أن ننبه إلى أن الموقف العربي الموحد تجاه بعض القضايا على الأقل يحظى بتأييد العديد من دول العالم الثالث ، التي استطاعت ، باصرارها وتكاتفها ، أن تغير محور تركيز المنظمة الدولية للأمم المتحدة من قضايا تهم صراع الشرق والغرب إلى قضايا تهم الشمال والجنوب (٢٨).

فنتيجة لتعزيز أسس التنسيق والتعاون بين الدول العربية والإفريقية من خلال جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية منذ تأسيسها في عام ١٩٦٣ ، ومنذ عقد مؤتمر القمة العربي ـ الإفريقي الأول في القاهرة عام ١٩٧٧ ، زاد دعم كل منهما لمواقف الآخر على الصعيدين الإقليمي والدولي (٢٩) . فالدعم الأفريقية لموقف الدول العربية تجاه القضايا العربية لا يعكس مجرد عامل اقتصادي يتمثل في زيادة المساعدات العربية إلى الدول الأفريقية المحتاجة (٣٠). ولكنه يعكس إلى حد كبير وحدة الهدف والمصلحة المشتركة في إقرار وتأييد مبدأ حق الشعوب والدول في تقرير مصيرها والمطالبة بنظام اقتصادي عالمي جديد يأخذ في الاعتبار مصالح الدول النامية التي تسعى إلى تحقيق العدالة الاقتصادية في توزيع الثروات العالمية ، إلى جانب التخلص من عقدة الديون الخارجية التي أربكت خطط التنمية الاقتصادية لدول العالم الثالث (٣١).

إن تفحص وتحليل البيانات المستخدمة في هذه الدراسة أيدت صحة فرضية وتوقعات هذه الدراسة المتعلقة بوجود موقف عربي موحد تجاه الاهتمام المشترك وموقف عربي شبه موحد تجاه قضايا الاهتمام الجزئي . فالموقف العربي في الأمم المتحدة ، على الأقل تجاه بعض القضايا ذات الاهتمام المشترك ، يعكس وجود مستوى مرتفع من التلاحم لا يضاهيه أي جماعة تصويتية أخرى في

---

(٢٨) انظر في هذا الشان على الخصوص :

Mustafa A. Abulgasem, " Afro - Arab States Versus other UN Members : A Study of UN Voting Distinctiveness, " **The Arab Journal of the Social Sciences** 3 (October 1988) : 163 - 172 .

(٢٩) Mustafa A. Abulgasem, " The Impact of Regional Collaboration the Solidarity of Afro-Arab States in the UN, " **Journal of Economic Research** 2 (Fall 1990) : 11 - 22 .

(٣٠) Mustafa A. Abulgasem, " The Impact of Arab Aid on the African Voting behaviior Regaarding Arab Issuess," **Bulletin of the Faculty of Arts and Educcation** 16 (1987): 11-24. (Banghazi, Libya) .

(٣١) مصطفي عبد الله أبو القاسم ، « معضلة ديون الدول النامية الخارجية في حوار الشمال والجنوب : دراسة تحليلية مقارنة » ، في المديونية الخارجية للأقطار العربية والأفريقية : طبيعة المشكلة والخيارات المتاحة ، تحرير على محمد شميش وآخرين (مصراتة ، ليبيا ، دار الكتب الوطنية ، ١٩٩٠) ، ص ص ١١٥ ـ ١٧٠ .

الأمم المتحدة ، ما عدا تلاحم الكتلة الشرقيـة خلال الفترة محل الدراسة التي امتدت منذ منتصف الخمسينيات إلى مطلع الثمانينيات [٣٢] .

والخلاصة أن تبني جامعة الدول العربية لسياسة خارجية عربية موحدة عملية يمكن قياسها على مستوى التحليـل الكلي ومستوى التحليل الجزئي من خـلال سجلات التصـويت في الجمعية العـامة للأمم المتحدة ، والتي تشير إلى أن السياســة الموحدة للدول العربية تتأثر بطبيعـة المشكلة المطروحة . فالقضايا التي تمس الوطن العربي ودول العالم الثـالث تتخذ الدول العربية حيالها في معظم الأوقات مواقف موحدة . أما المسائل الأخرى وبخاصة قضايا الحرب الباردة فإن سجلات التصويت العربية تشير إلى عدم توافق الآراء ، لأن الدول العربية تتخذ مواقف منفردة وليست موحدة حيالها .

---

(٣٢) Mustafa A. Abulgasem , " The Voting Behavior of the Afro - Arab States in the General Assembly ...., " **Op. Cit.,** PP . 65 - 90 .